

# اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

## التدابير المتخذة للاستفادة من دراسة الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة التقرير الوطني للمكسيك

مقدمة

تُعبر المكسيك عن اقتناعها بقيمة مساهمة التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار في إحلال السلام العالمي. ولذا، فقد أثار هذا الموضوع في مختلف منتديات نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي هذا السياق، تشير المكسيك إلى قرار الجمعية العامة ٧٣/٦١ المعنون "دراسة الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة"<sup>(١)</sup>، الذي اعتمد في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ دون تصويت، وتشير بخاصة إلى الفقرة ١ من منطوقه التي يرد فيها أن الجمعية العامة تشجع الدول وغيرها من الهيئات على مواصلة تنفيذ التوصيات الواردة في تلك الدراسة وتشجعها على أن تقدم تقارير عما تتخذه من تدابير لتنفيذها. وتشدد المكسيك أيضا على حرصها الشديد على المضي قدما صوب بناء ثقافة للسلام ونبذ العنف استنادا إلى الدراسة المتعلقة بترع السلاح وعدم انتشار الأسلحة باعتبارها وسيلة فعالة لبلوغ ذلك الهدف، وتشجع المكسيك الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على تقديم معلومات بشأن ما تتخذه في هذا الصدد من تدابير وإجراءات.

(١) وكذلك وفقا للتوصية ٣١ من دراسة الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة.



وتورد المكسيك المعلومات التالية بشأن ما اتخذته من تدابير في هذا المجال.

**التوصية رقم ١ من الدراسة:** يجدر بالدول الأعضاء أن تولي في برامجها وسياساتها أهمية للتثقيف والتدريب المتصلين بنزع السلاح وعدم الانتشار بما يتسق وتشريعاتها وممارساتها الوطنية مع مراعاة اتجاهات الحاضر والمستقبل.

### إثارة الموضوع في المحافل والهيئات الدولية والإقليمية

خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥ (نيويورك ٢-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥)، قدمت بولندا وبيرو والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا وهنغاريا واليابان ورقة عمل عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة NPT/CONF.2005/WP.30 مؤرخة ١١ أيار/مايو ٢٠٠٥. وكان من أبرز ما ورد فيها "أنه يمكن أن يكفل التثقيف في مجال نزع السلاح استمرار المعارف المؤسسية، وأن يساعد الذين يعالجون المسائل المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على فهم المعاهدة ونظامها ككل. كما سيساعد الدول الأطراف في المعاهدة على زيادة الوعي بالمخاطر الجديدة وجميع المخاطر التي تشكلها الأسلحة النووية، وفي إطلاع عامة الناس على الإجراءات التي تتخذها الحكومات، والدبلوماسيون والمؤسسات الدولية لتحقيق هذا الغرض"، مشددة في هذا الصدد على مجموعة من التوصيات.

وفي الإعلان السياسي الذي اعتمده المؤتمر الأول للدول الأطراف والموقعة على المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، الذي عقد في تلاتيلولكو، المكسيك، من ٢٦ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أيدت المكسيك إدراج الفقرة ٣٠، التي يرد فيها أن الدول تعرب عن قناعتها "بأن التوعية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار تشكل خطوة هامة من شأنها أن تساهم في التوصل إلى عالم خال من تهديد السلاح النووي"، وشجعت جميع الدول على النهوض ببرامج ترسخ قيم السلام ونزع السلاح وعدم الانتشار في أوساطها التعليمية والأكاديمية.

كما تناشد المكسيك الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبلدان المانحة أن تساعد في النهوض بتلك البرامج وتنفيذها. وقد كان المؤتمر المعني بتلك المناطق إطارا قيما للترويج لمناقشة المجتمع المدني للموضوع حيث حضره عدد كبير من منظمات المجتمع المدني. وقد نشرت نتائج المؤتمر بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر الدول لأطراف في معاهدة عدم

انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ (NPT/CONF/2005/WP.46) المؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٥).

وشجعت المكسيك على إدراج الموضوع في جداول أعمال منتديات دولية وإقليمية شتى كمنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وذلك من خلال اعتماد قرارات بهذا الشأن، واستفادت من برنامج الأمم المتحدة للزمالات المتصلة بترع السلاح الذي تم في إطاره تدريب العديد من الدبلوماسيين المكسيكيين الذين يشتركون في وضع سياستها الخارجية في هذا المجال. وقد شاركت فيه في عام ٢٠٠٦ موظفة مكسيكية بصفتها إحدى المستفيدات من زمالاته الدراسية.

### البرنامج المسمى "من أجل مكسيك آمن"

تنهض المكسيك ببرنامج يسمى "من أجل مكسيك آمن"، وهو برنامج يتصدى لانتشار الأسلحة تنفذه وزارة البحرية والإدارات المشتركة في وضع خطة الأمن القومي. وتطبق في هذه الخطة الآليات القانونية الإدارية المنشأة بموجب المواد ١ و ٣ و ١٢ من قانون الأمن القومي الذي يهدف إلى إرساء أسس لتكامل وتوافق عمل المؤسسات والسلطات المعنية بصون الأمن القومي كل في مجال اختصاصه، وكذلك فيما يتعلق بالنقطة ٧، النظام واحترامه، من الخطة الوطنية الإنمائية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦.

وقد اضطلعت وزارة البحرية بالأنشطة التالية مساهمة منها في الجهود التي تبذلها المكسيك في مجال التثقيف لأغراض نزع السلاح وعدم الانتشار: (أ) إعداد الوثائق الختامية التي يعرضها وفد المكسيك على الأمم المتحدة، والمشاركة في مختلف الأفرقة العاملة للتفاوض بشأن صك دولي لتمكين الدول من الكشف عن انتشار الأسلحة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها؛ (ب) تشترك وزارة البحرية في العديد من المبادرات المتعددة الأطراف للمضي قدما صوب تحديد ومراقبة الأسلحة التقليدية بما يتفق مع تدابير بناء الثقة المبينة في إعلاني سانتياغو وسان سلفادور؛ (ج) تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومكافحته والقضاء عليه؛ (د) تنفيذ برنامج "من أجل مكسيك آمن" الذي يطبق الآليات القانونية الإدارية المنشأة بموجب المواد ١ و ٣ و ١٢ من قانون الأمن القومي.

ويضاف إلى ذلك أن المكسيك، من خلال سلطتها المختصة، تولى اهتماما كبيرا لما لتحديد الأسلحة التقليدية من دور رئيسي في هذا المجال فضلا عما له من دور رئيسي أيضا في صون السلام والأمن الإقليميين والدوليين. ولذا، أصبحت تقدم كل سنة، ابتداء من عام ١٩٩٢، النماذج الخاصة بسجل الأسلحة التقليدية ونفقات الدفاع التي تُضمنها على

النحو الواجب البيانات الخاصة بالواردات والصادرات من الأسلحة والنفقات العسكرية، وهو ما يساعد على تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيد الدولي.

## شهادة تمنح لموظفي وزارة الخارجية لمشاركتهم في دورة دراسية عن نزع السلاح والأمن الدولي

نظرا للاهتمام الذي يحظى به تدريب موظفي وزارة الخارجية في هذا المجال من اهتمام، قرر معهد ماتياس روميرو التابع لوزارة خارجية المكسيك تقديم دورة دراسية لفائدة موظفي الوزارة تمتد من ٧ شباط/فبراير إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦. يحصلون بعدها على شهادة في "نزع السلاح والأمن الدولي" ويتضمن برنامجها المواضيع التالية: التنظيم والأهداف ومقدمة؛ والتعريف المؤقت ١٨٩٩-٢٠٠٥؛ والمسألة النووية؛ ومواضيع تتعلق بالأمن الدولي.

وكانت الغاية من تلك الدورة عرض صورة عامة عن إشكالية نزع السلاح والجهود المتعددة الأطراف المبذولة لوضع نظام للأمن الجماعي وتنفيذه؛ وإعادة النظر في مفاهيم الأمن، والدولة - الأمة، والأمن القومي والجماعي؛ وتمكين المشاركين في الدورة من تكوين رؤية واضحة عن أهداف المعاهدات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح؛ وتمكينهم من الاطلاع عن كثب على دراسة حالات تاريخية وأخرى راهنة؛ وتعريفهم بمختلف محافل وآليات نزع السلاح (الأحادية، والثنائية، والإقليمية، والمتعددة الأطراف)؛ وتحليل مصادر البحوث المتعلقة بمختلف جوانب المسألة.

وتحرص المديرية العامة المعنية بمنظومة الأمم المتحدة على بذل الجهود الكفيلة بالترويج لهذه الدورة على المستوى الإقليمي. وسيشرع قريبا في إجراء تحليل مفصل للسبل الممكنة للانتقال إلى مرحلة التنفيذ.

## دورة عن نزع السلاح والأمن الدولي على شبكة الإنترنت

يقدم معهد ماتياس روميرو أيضا ابتداء من ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ حتى ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٧، دورة على شبكة الإنترنت عن نزع السلاح والأمن الدولي مستفيدا في ذلك من القدرات الإلكترونية المتاحة لنا. ويراد بهذه الدورة فتح نافذة على إشكالية نزع السلاح والأمن الدولي المزمّنة، والتوعية بضرورة معالجتها على وجه السرعة. ومن بين أهدافها المحددة: (١) تحديد المراحل التاريخية التي قطعت فيما يتعلق بنزع السلاح والأمن الدولي، و (٢) تقييم مختلف التفسيرات لإشكالية نزع السلاح، و (٣) تقييم الجهود المتعددة

الأطراف للتعريف بنظام للأمن الجماعي وتنفيذه، و (٤) استخلاص الدروس التاريخية والمواضيعية من إشكالية الأمن الدولي ونزع السلاح.

### حلقة دراسية بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لتوقيع معاهدة تلاتيلولكو

بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) وفتح باب التوقيع عليها، نظم معهد ماتياس روميرو حلقة دراسية أكاديمية يومي ١٤ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧ ترمي إلى النظر في إطار اجتماعات موائد مستديرة في المواضيع التالية: (١) معاهدة تلاتيلوكو وأثرها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي العالم، و (٢) الترتيبات الدولية الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، و (٣) التحديات القائمة في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية.

### المؤتمر المعني بالأسلحة الكيميائية

بمبادرة من روخيليو بفيرتر، مدير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، نظم في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٦، في معهد ماتياس روميرو، مؤتمر تحت عنوان "اتفاقية الأسلحة الكيميائية".

### البرنامج الإذاعي "العلاقات الدولية المكسيكية" يتناول نزع السلاح وعدم الانتشار

في البرنامج الإذاعي "العلاقات الدولية المكسيكية"، روج معهد ماتياس روميرو لموضوع نزع الأسلحة النووية من خلال الحلقات الإذاعية التالية:

(أ) "الأمن النووي بعد مرور ٢٠ عاما على حادثة تشيرنوبيل"، مقابلة مع خوان إينشوتس، المدير العام للجنة الوطنية للأمن النووي والضمانات، ٢ أيار/مايو ٢٠٠٦؛  
(ب) "نظرة عامة على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والالتزام بها"، مقابلة مع روخيليو بفيرتر، مدير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٦؛

(ج) "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية"، مقابلة مع خيراردو سواريز، المدير السابق لشعبة النظام الدولي للمراقبة التابعة للأمانة التقنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦؛

(د) "وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والذكرى السنوية الأربعون لتوقيع معاهدة تلاتيلولكو"، مقابلة مع إدموندو فارغاس

كارينيو، الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧؛

(هـ) ”الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لتوقيع معاهدة تلاتيلولكو“، مقابلة مع هكتور غروس إسبيلي، الأمين العام السابق لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وسفير أوروغواي في فرنسا؛ وبيردو نونيز موسكيدا، سفير كوبا في البرازيل؛ وأنا ماريا سيتو، نائبة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

### تخصيص العدد ٧٥ من المجلة المكسيكية للسياسة الخارجية لموضوع المفاوضات المتعددة الأطراف عن نزع السلاح

خصص العدد ٧٥ من المجلة المكسيكية للسياسة الخارجية التي تصدر كل أربعة أشهر عن معهد ماتياس روميرو، لموضوع ”المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح“ وتضمن المقالات التالية: (١) ”سنة عقود من مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف“، بقلم ميغيل مارين بوش؛ و (٢) ”تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية“، بقلم بابلو ماسيدو ريبا؛ و (٣) ”معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية“، بقلم بيرلا كارفالهو؛ و (٤) ”المفاوضات بشأن الأسلحة الصغيرة: رؤية تاريخية“، بقلم ماريا انجيليكا أرسى؛ و (٥) ”المفاوضات بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة: رؤية متعددة الأبعاد“، بقلم لويس الفونسو ده البا غونغورا؛ و (٦) ”الألغام المضادة للأفراد“، بقلم سوكورو روفيروس.

التوصية رقم ١٣ من الدراسة: يجدر بالدول الأعضاء أن تركز بوجه خاص على تدريب موظفي الجمارك والموظفين المختصين بإصدار التراخيص والموظفين القائمين على إنفاذ القانون، بما يفي بالتزاماتها الدولية في ميداني نزع السلاح وعدم الانتشار.

أولت الحكومة المكسيكية اهتماما خاصا إلى تدريب موظفي الجمارك من خلال الإدارة العامة للجمارك التابعة لنظام وزارة المالية والائتمان العام .

فهذه الإدارة إذ تلتزم بحماية الأرواح والممتلكات والبيئة، فضلا عن الأمن في سلسلة الإمدادات التجارية الدولية، تشترك في أعمال التصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل، ومنظومات إيصالها وما يتصل بها من مواد. ومما يقيم الدليل على التزامها بذلك العمل،

تعاونها عملاً بأحكام المادة ٣ من قانون الجمارك المكسيكي مع المنظمات الدولية، وبخاصة مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة من أجل إنفاذ القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٧٣ (٢٠٠٦)، والمنظمة العالمية للجمارك، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والوكالات المتخصصة كلجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب وغيرها.

وفي هذا السياق، أجرت الإدارة العامة للجمارك عدة دورات وحلقات دراسية وأنشطة بهدف تعزيز التربية والثقافة والتدريب فيما يتعلق بتزع السلاح وعدم الانتشار كما يتضح مما يلي:

١ - الحلقة الدراسية المتعلقة بالمواد الخطرة وسبل التصدي لحالات الطوارئ التي تنطوي على تهديد كيميائي، أجريت في مدينة ماتاموروس، بولاية تاماوليباس المكسيكية، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، بالتنسيق مع وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة والمكتب الاتحادي لحماية البيئة.

٢ - العملية المشتركة بين المكسيك والولايات المتحدة لمحاكاة حالة طوارئ قصوى تنطوي على تهديد كيميائي أجريت في ماتاموروس، بولاية تاماوليباس المكسيكية وفي براونسفيل، بولاية تكساس الأمريكية وضمن الأنشطة المضطلع بها في إطار الحلقة الدراسية الآنفة الذكر، مثلت في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ حادثة اصطدام في منشآت جمارك ماتاموروس بين مقطورة تحمل ٢٥ طناً من غاز الأوليوم (مادة كيميائية سمية) وشاحنة تنقل نفايات خطرة في حاويات سعتها ٢٠٠ لتر. وينتج عن هذا التصادم الصوري تسرب غاز الأوليوم من المقطورة عبر صمام التصريف الموجود في قبة التحكم بينما تنسكب في الشاحنة نفايات خطرة. وقد مكنت هذه العملية موظفي الجمارك من تمثيل خطة التصدي الفوري في دليل العمليات الجمركية، وذلك من خلال فريق التصدي لحالات الطوارئ (وحدة التصدي للحوادث التابعة للجمارك ماتاموروس).

٣ - دورة تدريبية بشأن النقل التجاري المأمون للمواد المشعة، والمواد الكيميائية والعوامل البيولوجية، المكسيك، من ١٦ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وقد برمجت الإدارة العامة للجمارك هذا النشاط ونسقت، في سياق خطة التدريب المتواصل لموظفي الخط الأول في جميع الإدارات الجمركية في البلد، من أجل تناول مسائل الأمن وسبل تسهيل سلسلة الإمدادات التجارية الدولية، مع التركيز على عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل الذي تم تناوله في مداخلات لممثلين عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولآخرين من وزارات الخارجية والطاقة والأمن الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية، وغيرهم.

وشارك في هذه الدورة التدريبية ١٣٢ موظفا من الإدارة العامة للجمارك فضلا عن ٢٥ مدعوا خاصا من مختلف فروع الإدارة الاتحادية العامة، من بينها وزارة البحرية، ووزارة الخارجية، ووزارة الاتصالات والنقل، ووزارة الداخلية، واللجنة الوطنية للأمن النووي والضمانات، والمعهد الوطني للأبحاث النووية، ووزارة الصحة، والهيئة الاتحادية لحماية البيئة، واللجنة الاتحادية للحماية من المخاطر الصحية. وشارك فيها أيضا ممثلون عن وزارات الخارجية والطاقة والدفاع والأمن الداخلي للولايات المتحدة.

٤ - دورة تدريبية على أساليب التصدي لحالات الطوارئ، رينوسا، تاماوليبلي، في ٢٧ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وكان الهدف منها تدريب ٦٠ موظفا من مختلف الإدارات الجمركية في البلد المعنية باستيراد المنتجات الكيميائية السمية والمتفجرات والمنتجات ذات الاستعمال المزدوج. وأشرف على أعمال الدورة مدربون من وزارة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية وآخرون من وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة. وجرى فيها عرض أساليب تمييز السلع وهي أساليب تمكن موظفي الجمارك من التعرف بالعين المجردة على المواد ذات الاستعمال المزدوج المحظورة في قوائم مجموعة موردي المواد النووية. وقدمت وكالة حماية البيئة تدريبا يركز على سبل التصدي للحوادث التي قد تنشأ عن مناولة المواد الخطرة حيث يستعان لهذا الغرض بنظم للسيطرة عليها، وقد مكن هذا التدريب المشاركين من التعرف على الإجراءات المتبعة في هذا المجال والاطلاع عليها عن كثب.

٥ - العملية المشتركة بين المكسيك والولايات المتحدة لمحاكاة حالة طوارئ قصوى تنطوي على تهديد كيميائي "نويفا أمانيسير" رينوسا - فار، ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. في سياق الجانب التطبيقي من عملية التدريب، جرى في منشآت جمارك رينوسا تمثيل حادثة اصطدام على الجسر الدولي "نويفا أمانيسير" رينوسا - فار، بين شاحنة صهريج تحمل ٢٥ ٠٠٠ لتر من حامض الهيدروكلوريك (مادة كيميائية سمية) وشاحنة نقل مما نجم عنه تسرب للمواد عبر صمام التصريف للشاحنة الصهريج أدى بدوره إلى تصاعد سحابة من الأدخنة السامة في الهواء.

وقد شارك موظفو جمارك رينوسا بنشاط في التصدي لحالة الطوارئ هذه حيث طبقوا عليها التعليمات المبنية في دليل الجمارك بشأن التصدي الفوري لحالات الطوارئ، وتم إجلاء الموظفين من المناطق الإدارية، وتجميع فريق التصدي الفوري المؤلف من موظفي جمارك رينوسا، وكانوا أول من تصدوا للحوادث، واستخدموا في هذا معدات للحماية الشخصية من المستوى "ألف"، ثم نسقوا مع قيادة العمليات وسلموا الأمر إلى الوحدات الخاصة بالتصدي لهذه الحالات.

٦ - الدورة التدريبية بشأن سبل التصدي الأولي للمشاكل الأمنية الحدودية، نويفو لاريديو، تاماوليباس. نظمت الإدارة العامة للجمارك هذه الدورة في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٦. وتم تدريب ٢٧ موظفاً من الخط الأول من موظفي الجمارك والمكاتب المركزية الذين شاركوا في الدورة التي سبقت أعمالها موظفون من مكتب الجمارك وحماية الحدود ومن وزارة النقل في الولايات المتحدة. واستفاد من هذه الدورة موظفون من الإدارات الجمركية الـ ١٥ المرخص لها بنقل المواد المشعة والنووية، والموظفون الفنيون للمكاتب المركزية. وفي هذا الصدد، تناولت الدورة سبل التصدي لحالات الطوارئ التي تنطوي على تهديد إشعاعي و/أو نووي، وذلك من خلال وضع وتنفيذ إجراءات تنفيذية موحدة صممت لتنفيذ في حالات الطوارئ التي تنطوي على مواد من هذا القبيل.

٧ - العملية المشتركة بين المكسيك والولايات المتحدة لمحاكاة حالة طوارئ قصوى تنطوي على تهديد إشعاعي ("قنبلة قذرة")، الجسر الدولي سوليداريداد - كولومبيا، ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦. وكان الهدف منها تقييم قدرة الوحدات المعنية بالتصدي لحالات الطوارئ التابعة للجمارك لدى تعرضها لحالة طوارئ.

٨ - برنامج التدريب الدولي في مجال أمن الحدود: "Interdict/RADACAD Radiation Academy"، ريتشلند، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، في ٣١ تموز/يوليه إلى ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦. ويتمثل الهدف من هذا البرنامج في التثقيف والتدريب في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد شارك في هذه الدورة ٢٤ موظفاً من الخط الأول في الإدارات الجمركية والمكاتب المركزية.

٩ - تحذيرات. في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أدرجت الإدارة العامة للجمارك على المستوى الوطني في النظام الآلي الجمركي المتكامل للإنذارات الإلكترونية أكثر من ٧٠ تحذيراً من مخالفات جمركية تتعلق بمواد خطرة (كيميائية سمية و متفجرات)، وذلك لتنبه موظفيها إلى هذا النوع من المواد وتوجيههم بشأن تناولتها والتحقق منها وفحصها وأخذ عينات منها وتحميلها وتفريغها وتخزينها. ويتضمن هذا النظام تدابير وقائية، وإجراءات للتصدي لحالات الطوارئ، وتقديم الإسعافات الأولية، وتوصيات بشأن المعدات وسبل فصل المواد وتحديد المواد التي يجب إبعادها عن بعضها، وتدابير بشأن سبل التعامل مع أي انسكاب أو تسرب لمواد خطرة.

١٠ - محاكاة حالة طوارئ تنطوي على تهديد بيولوجي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. بالتنسيق مع وزارة الصحة، شاركت الإدارة العامة للجمارك في عملية تفترض وصول إنفلونزا الطيور إلى المكسيك عن طريق مطار مكسيكو. وقد تم في هذه العملية الوقوف على قدرة رد البلد على حالة طوارئ من هذا القبيل وقدرة موظفي الخط الأول

للجمارك المكسيكية. فهذا النوع من العمليات والتدريبات في مجال العوامل البيولوجية المعدية إنما يمكن الإدارة العامة للجمارك من تعزيز أو تحسين نظمها لتبادل المعلومات والتنسيق فيما بين المؤسسات داخل الموانئ الدولية لدخول وخروج البضائع والمسافرين الدوليين.

وفي سياق التدابير التحضيرية لهذه العملية، دربت اللجنة المشتركة بين المكسيك والولايات المتحدة المعنية بالوقاية من الحمى القلاعية وغيرها من الأمراض الغريبة التي تصيب الحيوانات، والتابعة لوزارة الزراعة وتربية الماشية والتنمية الريفية وصيد الأسماك والأغذية، موظفي الجمارك المكسيكية في مجالات العناية الشخصية، وتدابير الحماية والعناية، فضلاً عن الكشف عن الأعراض لدى الحيوانات، وبخاصة الطيور، خلال نقلها وتخزينها والحجر عليها وتحميلها وإنزالها ومناولتها وتخليصها الجمركي.

١١ - الدورة التدريبية الدولية بشأن تحديد الأهداف وإدارة المخاطر. شارك ٢٠ موظفاً من الإدارات الجمركية البحرية الرئيسية والدوائر المركزية المعنية بالمسائل الفنية، في إدارة جمارك مانسانيو، في هذه الدورة الدولية التي استمرت من ٢٦ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧ بدعم من هيئة الولايات المتحدة للجمارك وحماية الحدود.

١٢ - الدورة التدريبية لبرنامج التدريب البحري. خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٧، وبالتنسيق مع وكالة خدمات الحدود الكندية، أمكن إشراك ٢٠ موظفاً من دوائر الجمارك البحرية الرئيسية ومن الدوائر المركزية المعنية بالمسائل الفنية في هذه الدورة التدريبية لبرنامج التدريب البحري، وذلك من ٢٦ آذار/مارس إلى ٢٧ نيسان/أبريل في هاليفاكس، كندا. وفي أعقاب هذه الدورة، يمنح الموظفون الذين شاركوا في هذا التدريب شهادة في مجال الأمن البحري وأمن الموانئ.

**التوصية رقم ٢٣ من الدراسة:** ينبغي للمعلمين النظر في طائفة كاملة من الأساليب التربوية لإدراجها في أي مواد تعليمية. ففضلاً عن التعلم القائم على استخدام الحاسوب تعد برامج الأمم المتحدة النموذجية النموذجية والتمثيل وألعاب المحاكاة، والفيديو، والأفلام السينمائية، والرقص، والأغاني، والمسرح، وفن تحريك الدمى، والشعر، والتصوير الفوتوغرافي، وفنون الأشكال الورقية، والفنون البصرية والكتابة الإبداعية تعد جميعاً على سبيل الحصر أساليب مفيدة. وينبغي التشديد بوجه خاص على أهمية نهج التعليم القائمة على التشارك والتي يمكن تطبيقها على طائفة عريضة من المشاكل المتعلقة بترغ السلاح ومنع الانتشار، ومن الجمهور.

## أنشطة الموظفين الحكوميين فيما يتعلق بالتعريف بالموضوع

عززت المكسيك مشاركة الموظفين الحكوميين المعنيين بهذا الموضوع في أنشطة ومنتديات أكاديمية لنشر المعلومات المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار.

### الترويج لفكرة الإنشاء المبكر لكرسي جامعي لليونسكو لترع السلاح: التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

منذ عام ٢٠٠٥، والجامعة الوطنية المستقلة للمكسيك تروج من خلال مركز العلاقات الدولية التابع لكلية العلوم السياسية والاجتماعية فيها لفكرة إنشاء كرسي جامعي لليونسكو لترع السلاح: التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وهذا المشروع الذي وضعه آدموندو هرنانديز - فيلاس، أشرفت عليه عن كئب إدارة الكلية، ويديره الآن رئيس الجامعة المذكورة.

ويؤكد مشروع إنشاء الكرسي الجامعي لليونسكو لترع السلاح ما لهذه المسألة من أهمية كبيرة ويؤكد بخاصة ضرورة التشديد في ذلك على التعليم العالي، ولا سيما تدريب دعاة دوليين. ويتسم المشروع بأنه يربط على نحو وثيق مسألتى السلام والتنمية بجميع عناصرهما وطرائق تحقيقهما. ويركز على تدريس السياسة الدولية، والقانون الدولي، والسياسة الخارجية المكسيكية، والاقتصاد والتنمية، وهو ما ينطوي على أهمية بالغة في تكوين وإعداد وتدريب الدعاة الدوليين المطلوب أن يكونوا من ذوي الخصال المهنية الرفيعة الذين يحتاج إليهم البلد وفقا للأولويات الوطنية لمواجهة تحديات ظاهرة سباق التسلح والمخاطر التي تتهدد السلام العالمي.

وتتمثل الأهداف العامة الطويلة المدى للكرسي في: (أ) التوعية بضرورة التعرف الكامل على جميع ما ينطوي عليه سباق التسلح بجميع أشكاله ودرجاته ومظاهره من محاذير ومخاطر جسيمة حالية أو متوقعة، فضلا عن عواقبه الوخيمة، وبخاصة السلوك العدواني الذي يترتب عليه وما يتبع ذلك من نزوع إلى استخدام القوة والعنف؛ (ب) التعريف على أوسع نطاق ممكن بأسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية، وانتشارها العمودي والأفقي الذي لا يزال يمثل الخطر الرئيسي الذي يهدد بتدمير الإنسانية وجميع أشكال الحياة على الأرض؛ (ج) القيام على نطاق واسع بنشر النتائج السيئة وغير المقبولة التي تسبب فيها ولا يزال يتسبب فيها تحويل وجهة الموارد الاقتصادية القيمة والخسائر الكبيرة في الأرواح، بما فيها الأطفال، وهي موارد كان ينبغي وما زال ينبغي أن تستخدم لتعزيز التنمية البشرية، وتصحيح حالات التفاوت والظلم وتعزيز السلام؛ (د) القيام، على نطاق أوسع وأعمق، بإذكاء الوعي بضرورة بناء ثقافة السلام وعدم الانتشار النووي على المستوى الوطني بجميع

جوانبه، تكون ذات فعالية على مستوى المجتمع الدولي؛ (هـ) إقامة إطار دائم للدراسات، والتحليلات، والمناقشات، وطرح المقترحات، وصياغة وتنفيذ سياسات عمل تتعلق بتزع السلاح وعدم الانتشار وجميع المواضيع ذات الصلة؛ (و) القيام مقام هيئة لتعزيز وتنسيق الجهود التي تبذلها المؤسسات للأغراض الوطنية والدولية في نفس الميدان؛ (ز) المساهمة والمساعدة على نحو حاسم في تحسين نتائج الأنشطة والإجراءات التي تتخذها اليونسكو وسائر المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية بتزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

ويجدر بالذكر أيضا أن هذا المشروع تلميه ضرورة تفعيل وتعزيز التقليد المعروف والموثق على نطاق واسع والقديم نسبيا الذي دأبت السياسة الخارجية المكسيكية على اتباعه من أجل نزع السلاح وتسخير الطاقة النووية للأغراض السلمية، وبالتالي تكتيف إنجازاتها ومساهماتها في هذا المجال الأساسي بالنسبة للمجتمع الدولي، مما يساهم في النهوض به على نحو حاسم، في جميع جوانب النشاط البشري، فضلا عن بناء عالم أكثر مساواة وعدلا مما يقود بدوره إلى تعزيز السلام.

وفي سياق الإنشاء المبكر للكرسي، اغتنم مركز العلاقات الدولية ظرف الإصلاح الجاري للمناهج الدراسية القائمة في كلية العلوم السياسية والاجتماعية منذ عام ١٩٧٧ والذي بلغ الآن مرحلة المراجعة الأولى ليبقي على صلتها الوثيقة بالواقع الحالي، سواء من حيث التطورات التي نشأت في المجتمع الدولي أو من حيث متطلبات الجودة العالية للتكوين الشامل للدعاة الدوليين، وذلك من أجل إدخال مواد دراسية جديدة تنظر من منظور متعدد الزوايا والاختصاصات إلى العلاقات الدولية وإلى المسائل المعقدة والشائكة المتصلة بالسلام والأمن الدوليين، وبخاصة ما يتعلق منها بتزع السلاح والتنمية البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، أفرد في برامج جميع المواد الحساسة حيز يتعلق بهذه المواضيع الكبيرة وبالمواضيع ذات الصلة بها.

وجرى كذلك التشجيع على إدراج مواضيع تتعلق بمسائل نزع السلاح في الأنشطة التي ينظمها المركز في المجالين الدراسي والمهني في إطار كرسي اليونسكو بشأن نزع السلاح.

وقد امتد هذا الدعم المقدم من كلية العلوم السياسية للعمل الهام الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة، عن طريق النشاط البارز لليونسكو، من أجل التثقيف في مجال نزع السلاح في جميع أنحاء العالم ليشمل بقية مجالات الدراسة سواء على مستوى الإجازة أو مستوى الدراسات العليا. وأجرت الكلية أيضا دراسات وأبحاث بشأن هذه المواضيع الكبيرة في سياق دورات وحلقات دراسية وكذلك في سياق إعداد أطروحات التخرج مما أحدث

زيادة ملموسة في الأطروحات التي تتناول نزع السلاح وجميع المسائل المتصلة به، مما ساهم بدوره في النهوض بهذا المجال وحقق أكبر وأفضل النتائج الممكنة.

وقد تم أيضا تحرير الكتاب المعنون "الاجتماع المحلي والتغير الطارئ في المشاهد الإقليمية: رؤية استشرافية"، وهو الكتاب الذي نسقت مادته لوردس سييارا كوبي وألفريدو روميرو كاستييا، وقامت دار النشر التابعة لكلية العلوم السياسية والاجتماعية في الجامعة الوطنية المستقلة للمكسيك بإصداره في عام ٢٠٠٦، وأجريت أيضا عروض للكتابين "الحرب ومكافحة الإرهاب، أفغانستان، والعراق والشيشان" لمؤلفه راؤول فاخاردو، و "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: دروس للمكسيك"، نسقته كرستينا روساس غونزاليز.

ومن ناحية أخرى، يصدر مركز العلاقات الدولية التابع للجامعة الوطنية المستقلة للمكسيك مجلة بعنوان "العلاقات الدولية"، التي نشرت في عددها أيار/مايو - آب/أغسطس مقالا بقلم دوريس مسلّم رحال بعنوان "الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في إطار التزعة الانفرادية للولايات المتحدة". ويصدر أيضا "قاموس السياسة الدولية" حيث يتم دوريا تحديث المصطلحات الهامة في العلاقات الدولية كمصطلح نزع السلاح، والأسلحة النووية، ومعاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة، وما إلى ذلك.

ومن أبرز ما استجد في مجال الترويج، الندوة الدولية الربيعية الثلاثين التي عقدت في أيار/مايو ٢٠٠٥ وتم فيها تناول مواضيع تتصل بتزع السلاح والتسلح النووي والصراعات الدائرة كالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والصراع القائم في الشيشان، وغيرهما.

ومن أجل تعزيز الكرسي الجامعي لليونسكو لتزع السلاح، ودعم الفريق الذي يعمل في هذا المجال تحت إدارة إدموندو هرناندير فيلاس. وبعضوية أساتذة وباحثين من مختلف المستويات ومن الطلبة المعيدين، ستقترح الجامعة الوطنية المستقلة للمكسيك قريبا إنشاء برنامج لدعم مشاريع التجديد والتحسين في مجال التعليم تعنى بالسلام والأمن والتنمية البشرية، نأمل أن تعتمد الجامعة، وأن يفرد فيه حيز كبير لموضوع نزع السلاح وعدم الانتشار.

ومن الجدير بالذكر أخيرا أن برنامج دراسات العلاقات الدولية قد حُدث في عام ٢٠٠٥ مما عزز بعده التعددي والمتعدد الاختصاصات مما أصبح يعطي للطلبة تكوينيا متكاملًا يمكنهم من بلورة معارفهم ومواقفهم وكفاءاتهم وقدراتهم بما يمكنهم من فهم محيطهم العالمي والوطني. وقد أصبحت الإجازة في العلاقات الدولية تغطي عدة مجالات معرفية حيث أنهما تعد ما مجموعه ٣٦ مادة دراسية تشمل دروسا عن مواضيع نزع السلاح وعدم الانتشار

وسباق التسليح والصراعات الإقليمية والأمن. وهناك مادة تدرس تحت عنوان "نزع السلاح" ومواد أخرى تساعد على إرساء أسس وسوابق يستند إليها في تحليل هذا الموضوع.

التوصية رقم ٣٣ من الدراسة: يجدر بالدول الأعضاء ووكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح تضمين الملاحظات التي سيقدمونها إلى اللجنة الأولى للجمعية العامة معلومات عن نتائج تنفيذ التوصيات الواردة في هذه الدراسة.

أشارت المكسيك في كلمتها أمام اللجنة الأولى خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة إلى موضوع التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. كما أن المكسيك قدمت معلومات بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في دراسة الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة. وشجعت المكسيك البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها.

وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المكسيك في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة مشروع قرار بشأن دراسة الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة اعتمد دون تصويت في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (القرار ٦١/٧٣).